

Distr.: General
4 August 2016
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون
البند ٢١ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*
العملة والترابط

الهجرة الدولية والتنمية
تقرير الأمين العام

موجز

أعد هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ٢٢٩/٦٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ويوجز التقرير، في الفرع الثاني منه، أحدث أنماط الهجرة العالمية، ويبرز دور الهجرة في التغير السكاني، ويعرض الحالة الراهنة للتصديق على الصكوك القانونية ذات الصلة. بينما يحلل الفرع الثالث كيف أُدرجت الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وخطة عمل أديس أبابا (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩). ويوضح الفرع الرابع كيف ساهم أعضاء المجموعة العالمية المعنية بالهجرة وغيرها من أصحاب المصلحة في تنفيذ القرار ٢٢٩/٦٩. ويتضمن الفرع الخامس توصيات متعلقة بتنظيم الحوار الرفيع المستوى الثالث بشأن الهجرة الدولية والتنمية ويبين كيف يمكن أن تساهم الحوارات الرفيعة المستوى المقبلة في الاستعراض المواضيعي لأهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ويتضمن الفرع السادس مجموعة من التوصيات

* A/71/150



الرجاء إعادة استعمال الورق

310816 290816 16-12772 (A)



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الهجرة الدولية: استعراض على الصعيد العالمي
٣	ألف - أعداد المهاجرين الدوليين: المستويات والاتجاهات العالمية
٥	باء - مساهمة صافي الهجرة في مجموع التغير السكاني
٩	جيم - التصديق على الصكوك الدولية
١١	ثالثا - الهجرة الدولية والتنمية في الأمم المتحدة
١٤	رابعا - تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: أنشطة الفريق العالمي المعني بالهجرة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة
١٤	ألف - حماية حقوق المهاجرين وتعزيز حماية اللاجئين
١٧	باء - وضع سياسات للهجرة تتسم بحسن الإدارة خاضعة للإدارة الجيدة
١٨	جيم - تسخير الهجرة لأغراض التنمية
٢٠	دال - تحسين البيانات والبحوث المتصلة بالهجرة
٢١	هاء - تعزيز التعاون والشراكة
	خامسا - الحوار الرفيع المستوى الثالث وما بعده: مقترحات بشأن الطرائق اللازمة والروابط مع الهيئات والعمليات الأخرى
٢٣	ألف - هدف الحوارات المقبلة وتواترها
٢٤	باء - العلاقة مع المؤتمر الحكومي الدولي الذي سيعقد في عام ٢٠١٨
٢٥	جيم - مدة انعقاد الجلسات العامة وشكلها
٢٦	دال - هيكل جلسات التحوار لاجتماعات الموائد المستديرة وشكلها ومواضيعها
٢٦	هاء - المساهمات المقدمة من المجتمع المدني
٢٧	واو - الوثيقة الختامية
٢٧	سادسا - التوصيات

أولا - مقدمة

١ - تشهد الفترة الحالية زيادة في حركة الناس تفوق حركتهم في أي وقت مضى. حيث بلغ عدد المهاجرين الدوليين - أي الأشخاص الذين يعيشون في بلد غير البلد التي ولدوا فيه - ٢٤٤ مليون شخص في عام ٢٠١٥، أي بزيادة قدرها ٧١ مليون شخص، أو ٤١ في المائة، مقارنةً بعام ٢٠٠٠. وستواصل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، إضافةً إلى عدم الاستقرار السياسي، التأثير على اتجاهات الهجرة العالمية. وفي الوقت نفسه، يشهد العالم أعلى مستويات التشريد القسري منذ عقود. واليوم، هناك أكثر من ٤٠ مليون شخص مشردين داخل بلدانهم، في حين تجاوز عدد اللاجئين وطالبي اللجوء ٢٤ مليون شخص^(١).

٢ - ومنذ عام ٢٠٠٦، تزيد الأمم المتحدة من الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي بشأن العلاقة بين الهجرة والتنمية. وكان الحوار الرفيع المستوى الأول بشأن الهجرة الدولية والتنمية في عام ٢٠٠٦ هو أول اجتماع رفيع المستوى كرسته الجمعية العامة لهذه المسائل. وقد مهّد الإعلان الذي اعتمد في الحوار الرفيع المستوى الثاني في عام ٢٠١٣ السبيل إلى إدراج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وقررت الجمعية العامة في عام ٢٠١٤ إجراء حوارات منتظمة رفيعة المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

٣ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، سيجتمع قادة العالم في الأمم المتحدة بغرض تأكيد سلامة اللاجئين والمهاجرين وكرامتهم، وتعزيز الاستجابات الشاملة وتعزيز تقاسم المسؤوليات عن اللاجئين، وضمان أن تكون الهجرة آمنة ونظامية ومنظمة (انظر الوثيقة A/70/59).

ثانيا - الهجرة الدولية: استعراض على الصعيد العالمي

ألف - أعداد المهاجرين الدوليين: المستويات والاتجاهات العالمية

٤ - في عام ٢٠١٥، بلغ عدد المهاجرين الدوليين ٢٤٤ مليون مهاجر في جميع أنحاء العالم^(٢). وكان ما يقرب من ٥٨ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين يقيمون في المناطق

(١) مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، الاتجاهات العالمية: التشريد القسري في عام ٢٠١٥ (جنيف، ٢٠١٥)، *United Nations High Commissioner for Refugees, Global Trends: forced Displacement*, in 2015 (Geneva, 2015). متاح على: www.unhcr.org.

(٢) الأمم المتحدة، الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين: تنقيح عام ٢٠١٥ (قاعدة بيانات الأمم المتحدة)، *United Nations, Trends in International Migrant Stock: the 2015 Revision* (United Nations database, POP/DB/MIG/Stock/Rev.2015) متاح على: www.unmigration.org.

المتقدمة النمو، بينما استضافت المناطق النامية ٤٢ في المائة من مجموع المهاجرين في العالم^(٣). وفي الشمال، كان ٦١ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين تعود أصولهم إلى بلدان نامية، مقابل ٨٧ في المائة من إجمالي عدد المهاجرين الدوليين المقيمين في الجنوب. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، زاد عدد المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم بما يربو على ٩١ مليون مهاجر، حيث بلغت نسبة الزيادة ٦٠ في المائة. وفي عام ٢٠١٥ بلغ عدد المقيمين منهم في أوروبا (٧٦ مليون) وفي آسيا (٧٥ مليون)، أي ما يقرب مجموعه من ثلثي جميع المهاجرين الدوليين. واستضافت أمريكا الشمالية ثالث أكبر عدد من أعداد المهاجرين الدوليين (٥٤ مليون)، تلتها أفريقيا (٢١ مليون)، ثم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (٩ ملايين)، ثم أوقيانوسيا (٨ ملايين).

٥ - وشكّل المهاجرون الدوليون (انظر الإطار ١) نحو ٣,٣ في المائة من سكان العالم في عام ٢٠١٥، مقارنة بـ ٢,٩ في المائة في عام ١٩٩٠. وفي الشمال، شكّل المهاجرون الدوليون ١١,٢ في المائة من مجموع عدد السكان في عام ٢٠١٥، مقارنةً بـ ١,٧ في المائة في المناطق النامية. وفي الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥، زادت نسبة المهاجرين الدوليين في مجموع النمو السكاني في الشمال، بينما ظلت مستقرة في الجنوب. وخلال الفترة نفسها، ارتفعت نسبة المهاجرين الدوليين في عدد السكان في أوقيانوسيا من ١٨ إلى ٢١ في المائة، وفي أمريكا الشمالية من ١٠ إلى ١٥ في المائة، وفي أوروبا من ٧ إلى ١٠ في المائة. وفي عام ٢٠١٥، سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أدنى نسبة للمهاجرين الدوليين في مجموع السكان (١,٥ في المائة)، تلتها أفريقيا وآسيا (١,٧ في المائة لكل منهما). وشهدت أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاضاً في نسبة المهاجرين الدوليين في مجموع السكان في الفترة بين عامي ١٩٩٠ و ٢٠١٥. وأسهمت إعادة اللاجئين إلى أوطانهم في خفض أعداد المهاجرين الدوليين في بعض البلدان الأفريقية.

(٣) عملاً بالممارسة الشائعة، تشمل "المناطق المتقدمة النمو" التي يُشار إليها أيضاً باسم "بلدان الشمال" أو ببساطة "الشمال" أوروبا وأمريكا الشمالية، إضافةً إلى أستراليا ونيوزيلندا واليابان، بينما تشمل "المناطق النامية"، أو "بلدان الجنوب"، جميع أجزاء العالم الأخرى. وتنبع هذه المصطلحات من التمييز الواضح بين البلدان الغنية والفقيرة أو المناطق التي وجدت مؤخراً حتى عام ١٩٦٠ لكنها اختفت منذ ذلك الحين حيث شهد العديد من بلدان الجنوب عمليات تنمية سريعة. وما زالت هذه المصطلحات تستخدم لأن تلك التصنيفات لا تزال مفيدة في تحقيق بعض الأغراض؛ واستخدامها في هذا التقرير لا ينطوي على أي حكم بشأن المرحلة الإنمائية الحالية لبلد معين أو منطقة معينة.

٦ - وفي عام ٢٠١٥، شكّلت النساء ٤٨ في المائة من مجموع المهاجرين الدوليين في جميع أنحاء العالم. وفي الشمال، ازدادت نسبة النساء بين جميع المهاجرين الدوليين من ٥١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥٢ في المائة في عام ٢٠١٥. وانخفاض نسبة المهاجرات في الجنوب من ٤٧ إلى ٤٣ في المائة كان دافعه الطلب القوي على عمال بناء معظمهم من الذكور في البلدان المنتجة للنفط في غرب آسيا. ونتج ارتفاع نسبة النساء بين المهاجرين الدوليين في أوروبا (٥٢ في المائة) وأمريكا الشمالية (٥١ في المائة) عن شيخوخة المهاجرات المستقرات وارتفاع العمر المتوقع للنساء، بمن فيهن المهاجرات. وعلى النقيض من ذلك، فاق عدد المهاجرين في عام ٢٠١٥ بدرجة كبيرة عدد المهاجرات في آسيا (٥٨ في المائة) وأفريقيا (٥٤ في المائة).

٧ - وفي عام ٢٠١٥، تراوحت أعمار ٧٢ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين بين ٢٠ و ٦٤ عاما، مما يعكس العلاقة الوثيقة بين الهجرة ونشاط سوق العمل. ومن بين المهاجرين الدوليين البالغ عددهم ١٧٧ مليون مهاجر في هذه الفئة العمرية، كانت الأغلبية (٥٩ في المائة) تقيم في المناطق المتقدمة النمو. وعلى الصعيد العالمي، كان ١٥ في المائة من جميع المهاجرين الدوليين دون سن العشرين. وكانت هذه النسبة أعلى بكثير في المناطق النامية (٢٢ في المائة) منها في المناطق المتقدمة النمو (حوالي ١٠ في المائة). وعلى الصعيد العالمي، كان هناك ٣٠ مليون مهاجر دولي تبلغ أعمارهم ٦٥ عاما أو أكثر في عام ٢٠١٥.

باء - مساهمة صافي الهجرة في مجموع التغيير السكاني

٨ - في الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ٢٠١٥، زاد عدد سكان المناطق المتقدمة النمو بسبب صافي الهجرة الإيجابي، أو صافي تدفق الأشخاص نتيجة للهجرة، بينما فقدت المناطق النامية عددا من السكان نتيجةً لصافي الهجرة السلبي، أو صافي التدفق إلى الخارج (انظر الشكل^(٤)). وفي الفترة بين عامي ١٩٥٠ و ٢٠١٠، استمر صافي الهجرة الإيجابي إلى المناطق المتقدمة النمو في الزيادة ليصل إلى ٣,٢ ملايين شخص في السنة خلال العقد من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٠، مرتفعا بذلك عن النسبة البالغة أقل من ٠,٣ مليون سنويا في الفترة من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٧٠. وبعد عام ٢٠١٠، انخفض حجم صافي تدفق الأشخاص إلى المناطق

(٤) يشير صافي الهجرة إلى الفارق بين عدد المهاجرين الوافدين وعدد المهاجرين المغادرين. فإذا زاد عدد المهاجرين الوافدين على عدد المهاجرين المغادرين، اكتسب البلد عددا من السكان بزيادة صافي الهجرة الإيجابي؛ أما إذا زاد عدد المهاجرين المغادرين على عدد المهاجرين الوافدين، فقد البلد عددا من السكان بزيادة صافي الهجرة السلبي. ولا تشمل البيانات المتعلقة بصافي الهجرة المعروضة هنا معلومات عن بلد أو منطقة المنشأ أو المقصد.

المتقدمة النمو لأول مرة منذ خمسة عقود، بمتوسط قدره ٣,٢ مليون شخص في العام في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥^(٥).

الإطار ١ - مَنْ هو المهاجر الدولي؟

رغم عدم وجود تعريف متفق عليه عالمياً للمصطلح، فقد عُرِّف المهاجر الدولي لأغراض إحصائية بأنه الشخص الذي يغير بلد إقامته المعتادة^(١). والمهاجر لمدى طويل هو الشخص الذي يقيم في بلد آخر لمدة لا تقل عن سنة، في حين أن المهاجر لمدى قصير هو الشخص الذي ينتقل إلى بلد آخر غير بلد إقامته المعتادة لفترة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد عن سنة. أما التحركات القصيرة الأجل لأغراض الترفيه أو قضاء العطلات أو زيارة الأصدقاء والأقارب أو ممارسة أعمال تجارية أو تلقي العلاج الطبي أو القيام بالزيارات الدينية، فلا تدخل في التعريف: أي إن الأشخاص الذين يغيرون بلد إقامتهم لهذه الأسباب لمدة تقل عن سنة، لا يُعدّون من المهاجرين.

لكن في الفترات التي تبلغ مدتها سنة واحدة أو أكثر، لا يشكل الدافع وراء تغيير محل الإقامة أي مكون من مكونات تعريف المهاجر الدولي. وهذه السمة مبيّنة في إطار وصف وصول المهاجرين الدوليين الوارد في التوصيات المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية التي اعتمدها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة في عام ١٩٩٧. ويتضمن الإطار الفئات السبع التالية لوصف جميع حالات السماح بدخول المواطنين الأجانب قانوناً: (أ) التعليم أو التدريب؛ (ب) العمل؛ (ج) جمع شمل الأسرة أو تكوينها؛ (د) الحق في حرية الإقامة أو التنقل؛ (هـ) الاستقرار الطويل الأجل أو الدائم؛ (و) الأسباب الإنسانية؛ (ز) تسوية الوضع القانوني.

ولأغراض تعداد السكان من المهاجرين الدوليين في نقطة واحدة في فترة زمنية محددة، المعروفة أيضاً باسم "أعداد المهاجرين" تتضمن التوصيات تعريفين بديلين. وتُعرف أعداد المهاجرين الدوليين، في بلد معين وتاريخ محدد بالأشخاص الذين يقيمون حالياً في البلد في حين أنهم من مواطني بلد آخر (السكان "الأجانب") أو الذين ولدوا في بلد آخر (السكان "المولدون في الخارج"). ويعتمد كلا خيارَي التعريف على المفهوم الأساسي لتغيير محل الإقامة المعتادة: فباستثناءات قليلة جداً، يعيش الأشخاص المعنيون لمدة سنة على الأقل في بلد آخر قبل الإقامة في البلد الذي يعيشون فيه حالياً. وتبعاً لهذين التعريفين، تستخدم "أعداد المهاجرين" كمقياس موحّد للهجرة الدائمة.

(٥) United Nations, *World Population Prospects: the 2015 Revision* (٥)

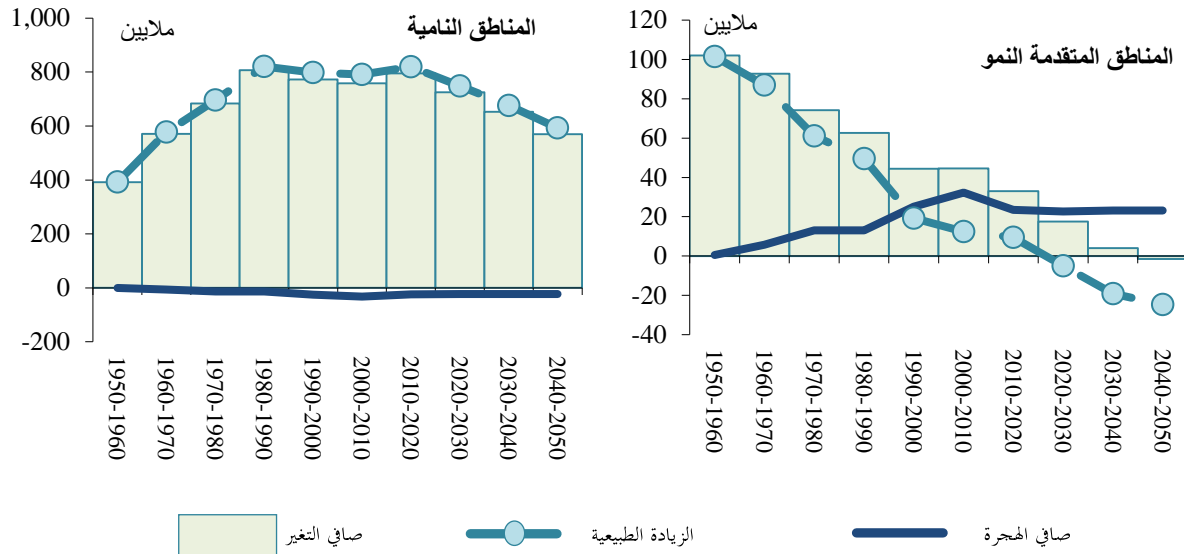
والتعدادات السكانية هي أكثر مصادر المعلومات شيوعاً عن سكان بلد ما المولودين في الخارج، في حين تُستمد الإحصاءات عن السكان الأجانب من التعدادات وسجلات السكان على حد سواء. ونظراً إلى قلة البيانات المتوافرة عن تدفقات الهجرة الدولية، أُجريَ تحليل لاتجاهات الهجرة العالمية على أساس حجم المهاجرين وخصائصهم في أغلب الحالات.

(أ) انظر: منشورات الأمم المتحدة، التوصيات المتعلقة بإحصاءات الهجرة الدولية، وقرارات إحصائية، المجموعة (ميم)، العدد ٥٨، التنقيح ١ (١٩٩٨). United Nations, Recommendations on Statistics of International Migration, Statistical Papers, Series M, No. 58, Rev.1 (1998).

٩ - وعلى الرغم من استمرار الزيادة في العدد الإجمالي للمهاجرين الدوليين الذين يعيشون في أوروبا، فإن انخفاض صافي تدفقات الأشخاص نحو المناطق المتقدمة النمو على مدى العقد الماضي يُعزى إلى انخفاض مستوى صافي الهجرة إلى أوروبا ككل. فقد انخفض صافي التدفقات السنوية إلى أوروبا بأكثر من النصف، من حوالي ١,٧ مليون مهاجر في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ إلى ٠,٨ مليون في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥. وفي الوقت نفسه، ظل صافي الهجرة السنوية مستقراً في كل من أمريكا الشمالية (حوالي ١,٢ مليون) وأوقيانوسيا (٠,٢ مليون). وبالنسبة لآسيا، انخفض الصافي المقدر لتدفقات الهجرة إلى الخارج من ١,٩ مليون شخص في السنة بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ إلى ١,٣ مليون في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥؛ وبالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، انخفض صافي الهجرة السلبي المقدر بمعدل النصف بين نفس الفترات الزمنية، من ٠,٨ إلى ٠,٤ مليون شخص في السنة. وعلى العكس من ذلك، زاد صافي التدفقات السنوية من أفريقيا من نحو ٠,٣ مليون في العقد الممتد بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ إلى ٠,٧ مليون في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و ٢٠١٥.

الشكل

إسهام الزيادة الطبيعية وصافي الهجرة في تغيير مجموع السكان حسب المجموعة الإنمائية، من الفترة ١٩٥٠-١٩٦٠ إلى الفترة ٢٠٤٠-٢٠٥٠ (بملايين الأشخاص في كل عقد)



المصدر: بيانات من التوقعات السكانية في العالم، تنقيح ٢٠١٥.

١٠ - بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٠، زاد سكان المناطق المتقدمة النمو والمناطق النامية على السواء نتيجة للزيادة الطبيعية في المقام الأول، وذلك بسبب ثبات زيادة عدد المواليد على عدد الوفيات (انظر الشكل). بيد أنه منذ عام ١٩٩٠، بات صافي الهجرة هو المصدر الرئيسي للنمو السكاني في المناطق المتقدمة النمو ككل. واستمر عدد السكان في النمو في المناطق النامية منذ عام ١٩٩٠ بسبب زيادة عدد الولادات على عدد الوفيات، حتى وإن كان ذلك بمعدلات أدنى مما كان عليه في العقود السابقة، في حين ظل أثر صافي الهجرة على مجموع التغيير السكاني ضئيلاً نسبياً.

١١ - وفي المناطق المتقدمة النمو، من المتوقع أن يكون صافي الهجرة هو المحرك الرئيسي للنمو السكاني بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٢٠، والمحرك الوحيد لهذا النمو في العقود اللاحقة. وفي الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٣٠، يُتوقع أن يتباطأ النمو السكاني في المناطق النامية نتيجة لانخفاض الزيادة الطبيعية بسبب انخفاض معدل الولادات، مع استمرار صافي الهجرة في أداء دور ثانوي في التغيير السكاني إجمالاً.

١٢ - وبحلول العقد الممتد من عام ٢٠٤٠ إلى عام ٢٠٥٠، يُتوقع أن يكون النمو السكاني في المناطق المتقدمة سلبياً، ولن يبقى صافي الهجرة الإيجابي على دوره في تعويض زيادة الوفيات على الولادات. وبالنسبة للمناطق النامية، يُتوقع أن يستمر النمو السكاني نتيجة للزيادة الطبيعية، حتى مع انخفاض معدلات الولادات، مع بقاء تأثير صافي الهجرة السلبى في النمو السكاني ضعيفاً نسبياً.

١٣ - ونظراً لأن المهاجرين الدوليين غالباً ما يكونون من فئة المهاجرين في سن العمل، يمكن لصافي الهجرة الإيجابي أن يساهم في الحد من معدل إعالة المسنين، أي عدد الأشخاص الذين تبلغ أعمارهم ٦٥ سنة أو أكثر مقسوماً على عدد الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٦٤ (انظر الإطار ٢). وفي إطار إسقاطات الأمم المتحدة السكانية للفئة المتوسطة^(٦)، يُتوقع أن يرتفع معدّل إعالة المسنين في المناطق المتقدمة النمو من ٢٧ مسناً لكل ١٠٠ من البالغين في سن العمل في عام ٢٠١٥ إلى ٤٦ لكل ١٠٠ في عام ٢٠٥٠. وإذا كان صافي الهجرة صفراً في الفترة بين عامي ٢٠١٥ و ٢٠٥٠، فإن معدّل إعالة المسنين في المناطق المتقدمة النمو في عام ٢٠٥٠ سيكون أعلى إلى حد ما، في مستوى ٥٠ مسناً إلى كل ١٠٠ بالغ في سن العمل. وبالمقارنة مع إسقاط الفئة المتوسطة في سيناريو يكون فيه صافي الهجرة صفراً، فإن المستوى المتوقع لمعدل إعالة المسنين في عام ٢٠٥٠ سيزداد من ٤٨ إلى ٥١ في أوروبا، ومن ٣٨ إلى ٤٣ في أمريكا الشمالية ومن ٣٠ إلى ٣٤ في أوقيانوسيا.

جيم - التصديق على الصكوك الدولية

١٤ - يشتمل الإطار المعياري الدولي بشأن الهجرة الدولية على الصكوك الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص. وهناك أيضاً صكوك محددة تهدف إلى تعزيز وحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وحماية اللاجئين ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر. وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، كان ما يزيد عن ثلاثة أرباع الدول الأعضاء قد صدّقت على الصكوك المصممة لحماية اللاجئين ومكافحة تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر.

١٥ - وقد اعتمدت منظمة العمل الدولية ثلاثة صكوك لها صلة مباشرة بحماية العمال المهاجرين، وهي: الاتفاقية رقم ٩٧ بشأن العمال المهاجرين (تنقيح لاتفاقية عام ١٩٤٩)؛ واتفاقية العمال المهاجرين (أحكام تكميلية)، ١٩٧٥ (رقم ١٤٣)؛ واتفاقية العمال المتزولين،

(٦) التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٥ (انظر الحاشية ٥ أعلاه).

٢٠١١ (رقم ١٨٩)^(٧). وفي عام ١٩٩٠، وضعت الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (انظر قرار الجمعية العامة ١٥٨/٤٥) تعاريف دولية "للعامل المهاجر" وفئات العمال المهاجرين، وأضفت الطابع الرسمي على مسؤولية الدول في النهوض بحقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وإجمالاً، صدق ٩٢ بلداً على صك واحد على الأقل من الصكوك الأربعة ذات الصلة بالعمال المهاجرين حتى ١ تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد كانت تلك البلدان مجتمعة تستضيف ٨٣ مليوناً من المهاجرين الدوليين حتى عام ٢٠١٥، أو ٣٤ في المائة من مجموع المهاجرين في العالم.

١٦ - وتمثل اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتعلقان باللاجئين الصكين الرئيسيين المعنيين بحماية اللاجئين. فقد حددت اتفاقية عام ١٩٥١ التعريف القانوني "للاجئ"، وعددت حقوق اللاجئين، وكرست ممارسة "عدم الإعادة القسرية"، وأنشأت الالتزام القانوني للدول بحماية اللاجئين. واستضافت ١٤٨ من الدول التي صدقت على اتفاقية عام ١٩٥١ أو بروتوكول عام ١٩٦٧ ما مجموعه ٩,٦ ملايين لاجئ في عام ٢٠١٥، أي حوالي نصف مجموع عدد اللاجئين في العالم.

١٧ - وفي ١ تموز/يوليه ٢٠١٦، كانت ١٦٨ من الدول الأعضاء قد صدقت على بروتوكول عام ٢٠٠٠ بشأن منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال^(٨)، وكانت ١٤٢ دولة قد صدقت على بروتوكول عام ٢٠٠٠ لمكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو^(٩). وقد تعكس الزيادة السريعة في التصديق على بروتوكولات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين القلق المتزايد بين الدول الأعضاء إزاء ضلوع الجريمة المنظمة في الهجرة غير النظامية.

الإطار ٢ - أثر الهجرة على شيخوخة السكان في أوروبا: سيناريوهات الإسقاطات

تصف شيخوخة السكان، وهي نتيجة على المدى الطويل لانخفاض الخصوبة وزيادة طول العمر، التحول في توزيع السكان بحسب الفئات العمرية من الأصغر إلى الأكبر سناً، مما يُسفر عن نسب أكبر نسبياً في الفئات العمرية الأكبر سناً. وفي حين أن شيخوخة السكان عملية تكاد تكون كونية، إلا أن البلدان تختلف من حيث المراحل التي توجد فيها في

(٧) العديد من العمال المتزولين هم مهاجرون دوليون، ولا سيما العاملات المهاجرات؛ انظر: منظمة العمل الدولية، *ILO global estimates on migrant workers: results and methodology*، (جنيف، عام ٢٠١٥).

(٨) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٢٢٣٧، الرقم ٣٩٥٧٤.

(٩) المرجع نفسه، المجلد ٢٢٤١، الرقم ٣٩٥٧٤.

سياق هذا التحول. فلدى أوروبا أكثر السكان شيخوخة بين مناطق العالم الرئيسية، وتشهد بعض البلدان في هذه المنطقة تناقصاً طبعياً في عدد السكان بسبب زيادة عدد الوفيات على الولادات.

يُعرَّف معدل صافي الهجرة، فيما يتعلق ببلد معين وفي فترة زمنية محددة، بالعدد السنوي للمهاجرين ناقصاً منه عدد المهاجرين مقسوماً على مجموع السكان. ويفترض سيناريو الإسقاطات الأول أن المعدل السنوي لصافي الهجرة للفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠٥٠ سيظل ثابتاً عند رقم أربعة مهاجرين حسب صافي الهجرة لكل ١٠٠٠ من السكان؛ ويفترض السيناريو الثاني مهاجرين اثنين لكل ١٠٠٠ من السكان؛ ويقف السيناريو الثالث عند رقم الصفر.

في عام ٢٠١٥، بلغ متوسط العمر^(١) المقدَّر لسكان أوروبا ٤١,٨ سنة. وبافتراض أن المعدل الثابت لصافي الهجرة هو أربعة مهاجرين لكل ١٠٠٠ من السكان، فسيزداد متوسط العمر في أوروبا إلى ٤٣,٨ في عام ٢٠٥٠. ومع معدل ثابت بمهاجرين اثنين لكل ١٠٠٠ من السكان، سيزداد متوسط العمر في عام ٢٠٥٠ أكثر ليبلغ ٤٥,١ عاماً. وسيسفر سيناريو صافي الهجرة الصفري عن متوسط للعمر يبلغ ٤٧,٣ عاماً في عام ٢٠٥٠. وبالنسبة لإسقاطات الفئة المتوسطة، يقع الافتراض والنتائج في المنطقة بين السيناريوين الأخيرين.

وإجمالاً، في حين أن المستويات الأعلى لصافي الهجرة الإيجابي يمكن أن تخفف من حدة التحول التصاعدي في التوزيع العمري، يُرجح أن يكون أثرها في إطار السيناريوهات المعقولة محدوداً، ولا يمكن توقع أن توقف الهجرة الاتجاه الطويل الأجل نحو شيخوخة السكان أو أن تعكس اتجاهه. ومع ذلك، فإنه بالنسبة للبلدان والمناطق التي تحافظ على صافي تدفق مطرد للمهاجرين، سيكون متوسط عمر السكان ومعدل إعالة المسنين لديها أقل إلى حد ما مما سيكونان عليه لو كان تدفق المهاجرين بخلاف ذلك.

(أ) يقسم متوسط العمر السكان إلى فئتين عمريتين متساويتين من حيث العدد، مع وجود عدد من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن المتوسط مساو للذين تقل أعمارهم عنه.

ثالثاً - الهجرة الدولية والتنمية على صعيد الأمم المتحدة

١٨ - مهّد الحوار الرفيع المستوى الثاني بشأن الهجرة الدولية والتنمية (انظر قرار الجمعية العامة ٤/٦٨) السبيل إلى إدراج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر قرار الجمعية العامة ١/٧٠) وذلك من خلال اعترافه بالمساهمات المهمة للهجرة في تحقيق الأهداف

الإثباتية للألفية وتسليمه بأن التنقل البشري عامل مساعد على تحقيق التنمية المستدامة. ومع اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ في عام ٢٠١٥، أصبحت الهجرة الدولية وعلاقتها المتعددة الأبعاد بالتنمية جزءاً لا يتجزأ من خطة الأمم المتحدة للتنمية. وقد التزمت الدول الأعضاء بتعزيز التعاون الدولي من أجل كفالة أن تتم الهجرة بطريقة نظامية وأن تجري في ظروف توفر الأمان ويسودها النظام مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وضمان المعاملة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين والمشردين، بصرف النظر عن وضعهم من حيث الهجرة. وتقر الخطة بالإسهامات الإيجابية للهجرة والمهاجرين والتنقل في النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة، وتوفر إطاراً لمعالجة الأسباب الجذرية للتشرد، بما في ذلك انعدام الأمن والتراعات والاضطهاد وانعدام الفرص.

الإطار ٣ - الهجرة وخطة عام ٢٠٣٠

(أ) أهداف التنمية المستدامة (الغاية)

- تعزيز القوى العاملة في قطاع الصحة واستبقائها في البلدان النامية (٣-ج)
 - زيادة عدد المنح الدراسية للدراسة في الخارج (٤-ب)
 - القضاء على الاتجار بالبشر (٥-٢، ٨-٧ و ١٦-٢)
 - حماية حقوق العمل للعمال المهاجرين، ولا سيما العمالات المهاجرات (٨-٨)
 - تيسير الهجرة المنظمة والأمنة والنظامية والمتسمة بالمسؤولية (١٠-٧)
 - خفض تكاليف معاملات التحويلات المالية (١٠-ج)
 - كفالة الهوية القانونية، بما في ذلك من خلال تسجيل المواليد (١٦-٩)
 - تصنيف البيانات حسب الوضع من حيث الهجرة (١٧-١٨)
- (ب) خطة عمل أديس أبابا (الفقرة)
- تخفيف ما يكون من أثر سلبي لتدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية (٢٤)
 - تيسير الحصول على الخدمات المالية الميسورة للمهاجرين وأفراد أسرهم (٤٠)
 - تشجيع النقل الأقل تكلفة والأسرع والأوفر أماناً للتحويلات المالية (٤٠)
 - توفير التعليم الجيد للأطفال المهاجرين واللاجئين (٧٨)

- ضمان الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان (١١١)
- زيادة إمكانية نقل الاستحقاقات المكتسبة والاعتراف المتبادل بالمؤهلات (١١١)
- مكافحة كراهية الأجانب وتيسير الاندماج الاجتماعي للمهاجرين (١١١)
- إنهاء الاتجار بالبشر، ولا سيما الاتجار بالنساء والأطفال (١١٢)

١٩- وتشمل أهداف التنمية المستدامة العديد من الغايات التي تتصل اتصالاً مباشراً بالمهاجرين والهجرة والتنقل (انظر الإطار ٣). وكمثال على ذلك، تدعو الغاية ١٠-٧، وهي الغاية الوحيدة المكرسة بالكامل للهجرة، الدول إلى تيسير الهجرة ونقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ونظامي ويتسم بالمسؤولية، بما في ذلك من خلال تنفيذ سياسات الهجرة المخطط لها والمتسمة بمُحسن الإدارة. وترمي بعض الغايات الأخرى المتعلقة بالهجرة إلى استبقاء العاملين في قطاع الصحة في البلدان النامية (٣-ج)، وتوفير المنح الدراسية للدراسة في الخارج (٤-ب)، وإنهاء الاتجار بالبشر (٥-٢، و ٨-٧، و ١٦-٢) مع احترام حقوق العمل للعمال المهاجرين، ولا سيما العمالات المهاجرات (٨-٨)، وتخفيض تكاليف التحويلات المالية (١٠-ج) وتوفير هوية قانونية للجميع (١٦-٩). وسيكون تصنيف البيانات حسب الوضع من حيث الهجرة (١٧-١٨) مفيداً في تحديد أوجه الضعف الخاصة بالمهاجرين وضمان التنمية الشاملة للجميع، وهي سمة أساسية من سمات خطة عام ٢٠٣٠ التي يعرب عنها التعهد بـ "ألا يخلف الركب أحداً وراءه". وسيكون التحليل المقارن لرفاه كل من السكان المولودين في البلد والمولودين في الخارج، أو السكان المواطنين والأجانب، أمراً حاسماً في هذا الصدد.

٢٠- وتسعى خطة عمل أديس أبابا (انظر قرار الجمعية العامة ٣١٣/٦٩، المرفق) إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ويدعو اتفاق أديس، بوصفه جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، البلدان إلى توفير التعليم الجيد لجميع الفتيات والفتيان، بما في ذلك الأطفال المهاجرين واللاجئين، وإلى مكافحة كراهية الأجانب وتيسير إدماج المهاجرين (انظر الإطار ٣). ويشجع الاتفاق أيضاً على إجراء تحويلات مالية أقل تكلفة وأكثر سرعة وأوفر أماناً عبر تعزيز المنافسة والشفافية في السوق ويسعى إلى تعزيز الاستخدام المثمر للتحويلات بزيادة تعميم الخدمات المالية ومحو الأمية. وعلاوة على ذلك، يحث الاتفاق الدول الأعضاء على تخفيض تكاليف توظيف العمال المهاجرين وتحسين إمكانية تحويل الاستحقاقات المكتسبة والاعتراف بالمؤهلات والتعليم والمهارات في الخارج.

٢١ - وقد أصبحت الأزمات الأخيرة المرتبطة بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين من الأولويات العليا للأمم المتحدة. وفي ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، نظرت الجمعية العامة في البند المتعلق بالوعي العالمي بمآسي المهاجرين غير القانونيين في منطقة حوض البحر المتوسط. وفي ذلك الاجتماع، قدم الأمين العام خريطة طريق لمواجهة التحديات الناجمة عن تحركات النزوح الكبرى الأخيرة للاجئين والمهاجرين. واستجابةً لذلك، قررت الدول الأعضاء، في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، أن تعقد اجتماعاً رفيع المستوى للجمعية العامة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بشأن التصدي لحركات النزوح الكبرى للتحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦؛ (انظر مقرر الجمعية العامة ٥٣٩/٧٠). ويُعرف الآن أيضاً هذا الاجتماع الرفيع المستوى باسم مؤتمر قمة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمهاجرين.

رابعاً - تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠: أنشطة الفريق العالمي المعني بالهجرة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة

٢٢ - يبرز هذا الفرع بعض الأنشطة التي يضطلع بها أعضاء الفريق العالمي المعني بالهجرة^(١٠) من خلال تنفيذ نتائج الحوار الرفيع المستوى الثاني، إضافةً إلى خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويقدم أيضاً لمحة عامة عن الأنشطة التي اضطلع بها مؤخراً كل من المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

ألف - حماية حقوق المهاجرين وتعزيز حماية اللاجئين

٢٣ - منذ أن اعتُمدت اتفاقية العمال المتزليين في عام ٢٠١١، اتخذ نحو ٧٠ بلداً إجراءات ترمي إلى تعزيز العمل اللائق للعمال المتزليين. ونفذت كل من منظمة العمل الدولية وشركائها برنامج العمل العالمي بشأن العمال المتزليين المهاجرين الذي شجع على إجراء أبحاث هدفها توجيه السياسات واستخدام أدوات التوعية، ودعم منظمات العمال المتزليين المهاجرين وتيسير الحوار بشأن السياسات العامة.

٢٤ - وتشكل النساء ما يقل قليلاً عن نصف عدد المهاجرين الدوليين في العالم^(١١). وتؤكد وتؤكد مواطن الضعف الخاصة بالمهاجرات الحاجة إلى وضع سياسات وبرامج للهجرة تراعي

(١٠) انظر www.globalmigrationgroup.org.

(١١) الاتجاهات في أعداد المهاجرين الدوليين (انظر الحاشية ٢ أعلاه).

الفوارق بين الجنسين، وتهدف لأموار من ضمنها كفالة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية في الحالات الإنسانية ومنع العنف القائم على نوع الجنس والاتجار بالبشر وتهريبهم. وتعتقد بعض النساء أنه يمكن أن تعد المهجرة تجربة تنتقص من القدرات، ولا سيما عندما يعملن في قطاعات الاقتصاد غير المنظم (انظر A/70/205). وتنفذ هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بالتعاون مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، مشروعاً مدته ثلاث سنوات لتعزيز قدرات المنظمات العمالية من أجل إعمال حقوق الإنسان وتطبيق معايير العمل المتعلقة بالعاملات المهاجرات.

٢٥ - ونظّم الفريق العالمي المعني بالمهجرة، برئاسة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مناسبة تركز على تمكين النساء والفتيات المهاجرات في سياق خطة عام ٢٠٣٠، عُقدت على هامش الدورة الستين للجنة وضع المرأة في آذار/مارس ٢٠١٦. وأقرت اللجنة، في استنتاجاتها المتفق عليها، بالمساهمات الإيجابية التي تقدمها العاملات المهاجرات للنمو الشامل والتنمية المستدامة وسلمت بأن المساواة بين المرأة والرجل في الحقوق الاقتصادية وتمكين المرأة في المجال الاقتصادي وتحقيق استقلالها الاقتصادي هي مسائل ضرورية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (انظر E/2016/27-E/CN.6/2016/22).

٢٦ - وغالباً ما يتأثر المهاجرون كبار السن من تردي كل من الحالة الاجتماعية والاقتصادية والصحية، ومن العزلة الاجتماعية والاستبعاد الاجتماعي. وقد أعدت اللجنة الاقتصادية لأوروبا موجز سياسات بشأن التحديات التي تواجه العمال المهاجرين المتقاعدون ومقدمو الرعاية للمهاجرين كبار السن، مع التركيز على العزلة الاجتماعية والحصول على المعاشات التقاعدية والرعاية الاجتماعية^(١٢).

٢٧ - وغالباً ما يواجه المهاجرون غير النظاميين التمييز والإقصاء والاستغلال وسوء المعاملة. وقد أعدت المفوضية دراسة عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمهاجرين غير الشرعيين، وحددت بعض العوائق التي كثيراً ما تحول دون تمتع المهاجرين بهذه الحقوق، وأبرزت العديد من الممارسات الجيدة^(١٣).

٢٨ - وكثيراً ما يضطر ملتمسو اللجوء، بعد وصولهم إلى بلد اللجوء الأول، لمواصلة البحث عن الحماية والحلول الدائمة. وفي الأشهر الأربعة الأولى من عام ٢٠١٦، وصل نحو

Economic Commission for Europe, "Migration and older age", Policy Brief on Ageing, No. 17 (July ١٢) (2016).

(١٣) يمكن الاطلاع عليها من الموقع الإلكتروني <http://www.ohchr.org/Documents/Publications> ./HR_PUB_14_4_Archives_en.pdf

١٨٠.٠٠٠ من اللاجئين والمهاجرين الآخرين إلى أوروبا عابرين البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه. وفي مواجهة التدفقات الكبيرة المستمرة من اللاجئين السوريين، وشجعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على توسيع نطاق برامج قبول اللاجئين وطالبي اللجوء في بلدان الثالثة، بما في ذلك من خلال إعادة التوطين، وتأمين التأشيرات الإنسانية، ولم تشمل الأسر، وتوفير الرعاية الخاصة، وتأمين التأشيرات للدراسة والعمل. وغالباً ما يلجأ الأشخاص في حركات الهجرة المختلطة إلى شبكات تهريب مماثلة ووسائل سفر مخفوفة بالمخاطر. ولضمان تحديد ملتمسي اللجوء واللاجئين ضمن هذه التدفقات المختلطة، تشجّع المفوضية على اتخاذ إجراءات تراعي الحماية على الحدود الدولية، وترتيبات استقبال تلغي القيود المفروضة على حرية التنقل التي لا مبرر لها^(١٤).

٢٩ - وتضع المفوضية السامية لحقوق الإنسان جانبا مبادئ وتوجيهات بشأن حماية جميع المهاجرين المعرضين للخطر والقادمين الآتين مع موجات الهجرة المختلطة. وتتناول هذه المبادرة ثغرات الحماية التي يعاني منها المهاجرون المعرضون للخطر والذين لا يحصلون على الحماية التي تُوفّر للاجئين. وقد أصدرت المفوضية مبادئ توجيهية بشأن حقوق الإنسان والاتجار بالبشر تنص على حماية حقوق الإنسان على الحدود الدولية^(١٥). وإذ تسلّم بأن للدول مصالح مشروعة لحماية حدودها الوطنية، يتعين عليها احترام وحماية وإعمال حقوق الإنسان لجميع المهاجرين على حدودها، بصرف النظر عن وضعهم القانوني، ووسائل وصولهم أو موطنهم الأصلي.

٣٠ - ويسعى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تعزيز قدرة المجتمعات المحلية المضيفة المتأثرة من التدفقات الكبيرة للاجئين وملتمسي اللجوء على الصمود، وإلى زيادة اعتماد اللاجئين على أنفسهم. وتشجع الخطة الإقليمية المعنية باللاجئين وقدرتهم على مواجهة الأزمات التي وضعت للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ على تولى القيادات الوطنية زمام وضع خطط الاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين وتنفيذها في الأردن ولبنان.

٣١ - وقد أفادت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بأن ملتمساً واحداً من كل أربعة من الذين التمسوا ملتمسي اللجوء في أوروبا في عام ٢٠١٥ كان طفلاً، وأن العديد

(١٤) مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، خطة العمل المؤلفة من ١٠ نقاط بشأن حماية اللاجئين والمهجرة المختلطة (جنيف، ٢٠٠٦؛ النص المنقح، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧).

(١٥) انظر http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Migration/OHCHR_Recommended_Principles_Guidelin.es.pdf

من هؤلاء الأطفال غير مصحوبين بأسرهم أو أنهم مفصولين عنها^(١٦). وتدعم اليونيسيف الأطفال المهاجرين واللاجئين بإقامة المراكز الملائمة للأطفال وتوفير الحماية لهم والخدمات الأخرى. وتعزز منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إمكانية الحصول على التعليم الجيد في الجمهورية العربية السورية وفي البلدان المجاورة المضيفة للاجئين السوريين^(١٧).

باء - وضع سياسات للهجرة تتسم بحسن الإدارة خاضعة للإدارة الجيدة

٣٢ - تتولى كل من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة والمنظمة الدولية للهجرة وضع مؤشرات لقياس مدى تنفيذ الهدف ١٠-٧، الذي يدعو الدول الأعضاء لتيسير الهجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية. ويعتمد اختيار المؤشرات على إطار حوكمة الهجرة الذي رحب مجلس المنظمة الدولية للهجرة بوضعه في عام ٢٠١٥. وقد جرّبت كل من المنظمة الدولية للهجرة ووحدة البحوث الاستخبارات الاقتصادية مؤشر إدارة الهجرة في ١٥ بلدا.

٣٣ - ويعزز أحد البرامج المشتركة المتعلقة بهجرة العمالة، والذي تنفذه كل من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية ولجنة الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة، وضع واعتماد وتنفيذ سياسات هجرة العمالة المتسقة في أفريقيا. وتسعى هذه الشراكة إلى تسهيل إمكانية الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي، لتعزيز الاعتراف بالمؤهلات وتدارك النقص في المهارات.

٣٤ - ومن أجل منع ومكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، يقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة الدعم للجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في إطار التعاون عبر الحدود وتنسيق الإجراءات التي تتخذها من خلال الدعم التشريعي والمساعدة التقنية. ومنذ أوائل عام ٢٠١٥، قدم المكتب المساعدة لما يزيد عن ٦٥ بلدا، ووفر التدريب المتخصص لأكثر من ١٣٠٠ من العاملين في مجال العدالة الجنائية والمسؤولين الحكوميين.

٣٥ - ومن أجل ضمان حقوق المهاجرين في الصحة، قدمت منظمة الصحة العالمية الدعم للدول الأعضاء في توفير تغطية صحية شاملة وإتاحة الوصول المنصف إلى الخدمات الصحية الجيدة لجميع الأشخاص، بمن فيهم المهاجرون. وفي اجتماع عن صحة اللاجئين والمهاجرين

(١٦) United Nations Children Fund, "Refugee and migrant crisis in Europe" (September 2015)

(١٧) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Bridging Learning Gaps for Youth (Paris, 2015).

عُقد في إيطاليا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اتفق ممثلو البلدان الأوروبية على إعداد إطار مشترك لتحسين صحة اللاجئين والمهاجرين في المنطقة.

٣٦ - وتضطلع الحكومات المحلية بدورٍ حاسم في تنفيذ السياسات المتعلقة بالهجرة. وقد اعتمد منتدى البلديات السنوي الثاني المعني بالتنقل والهجرة والتنمية، بدعم من معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) وشركائه، خطة للمدن من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف ذات الصلة بالهجرة من أهداف التنمية المستدامة^(١٨).

٣٧ - وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ على تنفيذ مشروع يرمي إلى تعزيز سياسات الهجرة المدارة جيداً في شمال آسيا وآسيا الوسطى. ويهدف هذا المشروع إلى بناء المعرفة وتيسير التعاون وإقامة الشراكات بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

٣٨ - وقام الاتحاد البرلماني، بالتعاون مع كل من منظمة العمل الدولية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، بنشر كتيب لمساعدة البرلمانيين في وضع وتعزيز القوانين والسياسات الرامية إلى تكريس حقوق الإنسان للمهاجرين وتعزيز شؤون إدارة الهجرة^(١٩).

٣٩ - وفي عام ٢٠١٤، أطلقت حكومتا الفلبين والولايات المتحدة الأمريكية مبادرة المهاجرين في البلدان التي ترمي بأزمات لمساعدة المهاجرين الدوليين الذين تقطعت بهم السبل في بلدان مضيقة نتيجة النزاعات أو الكوارث الطبيعية. وفي إطار هذه المبادرة التي تقودها الدول، أُعدت مبادئ توجيهية لمساعدة البلدان والقطاع الخاص والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على الاستجابة في مثل هذه الحالات^(٢٠). وقد انضمت حكومات أخرى إلى هذه المبادرة، التي تدعمها أيضاً كل من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والممثل الخاص للأمين العام وجامعة جورج تاون.

جيم - تسخير الهجرة لأغراض التنمية

٤٠ - يُنفذ كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمة الدولية للهجرة برنامجاً مشتركاً من أجل إدراج الهجرة في الخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك في إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ويسعى البرنامج إلى وضع نهج متماسك تتبعه الأمم المتحدة في

(١٨) انظر www.unitar.org/dcp/sites/unitar.org/dcp/files/uploads/quito_outcome_document_en.pdf.

(١٩) Inter-Parliamentary Union, ILO and OHCHR, Migration, human rights and governance: Handbook for Parliamentarians No. 24, 2015.

(٢٠) المنظمة الدولية للهجرة، مبادئ توجيهية لحماية المهاجرين في البلدان التي تعاني من نزاعات أو كوارث طبيعية (جنيف، حزيران/يونيه ٢٠١٦).

التعامل مع الهجرة والتنمية في كل من إكوادور وبنغلاديش وتونس وجامايكا وجمهورية مولدوفا وصربيا وقيرغيزستان والمغرب.

٤١ - وينفذ البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع مختلف الشركاء، بنود مبادرة الهجرة والتنمية المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة، وهي مبادرة ترمي إلى تعزيز دور الحكومات المحلية، والمهاجرين، والجهات الفاعلة الأخرى في وضع سياسات الهجرة والتنمية في إطار تخطيط التنمية المحلية.

٤٢ - بلغت التحويلات المالية المسجلة رسمياً والمُرسلَة إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٥ ما قدره ٤٣١,٦ بليون دولار^(٢١). وبلغ المتوسط العالمي لتكلفة إرسال التحويلات المالية نحو ٧,٥ في المائة في أواخر عام ٢٠١٥ وأوائل عام ٢٠١٦^(٢٢). ونظراً إلى أن متوسط هذه التكلفة بلغ ٩,٧ في المائة في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فقد حلت هذه المنطقة في المرتبة الأولى من حيث ارتفاع تكلفة الرسوم المفروضة مقابل إرسال التحويلات المالية.

٤٣ - ويربط التحويلات المالية بالخدمات المالية، مثل المدخرات والقروض والتأمين، يمكن لتعميم الخدمات المالية أن يصبح أداة هامة من أجل تعظيم أثر هذه التحويلات على التنمية. وينظّم مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) اجتماعات للخبراء بشأن تعميم الخدمات المالية التمويل الشامل، كما يقدم الدعم لزيادة استخدام الخدمات المالية الرقمية. ونظّم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الإيفاد)، بالاشتراك مع البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، منتديات عالمية بشأن التحويلات المالية والتنمية، ضمت ممثلين عن القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني. وتسلط هذه المنتديات الضوء على أهمية تعميم الخدمات المالية الشامل واستخدام الابتكارات والتكنولوجيا في خفض تكاليف المعاملات، ودور استثمارات المغتربين في إيجاد فرص العمل^(٢٣).

٤٤ - وفي عام ٢٠١٥، أعلنت الدول الأعضاء في مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والبالغ عددها ١٧٦ دولة، بالإجماع، اليوم السادس عشر من حزيران/يونيه يوماً دولياً للتحويلات الأسرية. ويهدف هذا اليوم إلى الاعتراف بالمساهمة الأساسية لإيرادات العاملين المهاجرين في أسرهم ومجتمعاتهم في بلدانهم الأم، وفي تحقيق التنمية المستدامة في بلد المنشأ.

(٢١) World Bank Group, Migration and development brief 26 (Washington D.C., April 2016).

(٢٢) World Bank, Remittances prices worldwide, Issue No. 17 (Washington D.C., March 2016).

(٢٣) المنتدى العالمي المعني بالتحويلات المالية والتنمية، ميلانو، إيطاليا، ١٦-١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

٤٥ - وفي أيار/مايو ٢٠١٥، نظّمت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة اجتماعاً بشأن الاستفادة من إسهامات تحويلات المهاجرين والمغتربين عموماً في التنمية المستدامة. وقدم المشاركون بيانات ومجثاً حول القيمة الاجتماعية والاقتصادية لتخفيض تكاليف التوظيف ورسوم التحويلات المالية.

٤٦ - وأصدرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، إلى جانب شركائها في الفريق العامل المواضيعي الإقليمي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المعني بالهجرة الدولية، بما في ذلك الاتجار بالبشر، تقريراً بشأن مساهمات المهاجرين في التنمية في بلدان المنشأ والمقصد^(٢٤).

٤٧ - وفي عام ٢٠١٥، شرعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) بتنفيذ مشروع حول الهجرة والأمن الغذائي والحد من الفقر في الأرياف في إثيوبيا وتونس. ويهدف هذا المشروع إلى معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الطوعية، وإلى تعزيز عمالة الشباب في المناطق الريفية. وتقوم (الفاو) بتوطيد الشراكات مع الجهات الفاعلة المختلفة لإدماج الهجرة في سياسات وبرامج التنمية الزراعية والريفية، ولتعزيز الاستثمار المنتج للتحويلات المالية في المناطق الريفية.

دال - تحسين البيانات والبحوث المتصلة بالهجرة

٤٨ - قدّمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والمنظمة الدولية للهجرة مشروع دليل حول بيانات الهجرة والتنمية أعدته المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، وذلك في الاجتماع السنوي للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية المنعقد في إسطنبول في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. ومن المقرر نشر الدليل في أواخر عام ٢٠١٦، بدعم من شراكة المعرفة العالمية بشأن الهجرة والتنمية.

٤٩ - ونظمت شعبة السكان وشعبة الإحصاءات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية حلقة عمل بشأن إنتاج واستخدام البيانات المتعلقة بالهجرة الدولية لأغراض التنمية، في داكار، السنغال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وهدفت حلقة العمل إلى تعزيز القدرات التقنية للمسؤولين الوطنيين في مجال إنتاج بيانات الهجرة وتحليلها؛ وإلى تحسين استخدام البيانات المتعلقة بالهجرة من أجل وضع السياسات؛ وزيادة الوعي حول الغايات ذات الصلة بالهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي إطار متابعة حلقة العمل، اتفقت الإدارة والمنظمة

(٢٤) Economic and Social Commission for Asia and the Pacific, Asia-Pacific Migration Report 2015: migrants' contributions to development (Bangkok, 2016).

الدولية للهجرة على التعاون على لتحسين بيانات الهجرة في غرب أفريقيا، من خلال تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية خاصة بكل بلد، وتعزيز المعايير الدولية المتصلة بجمع البيانات ونشرها.

٥٠ - وعملت اللجنة الاقتصادية لأوروبا، ولا تزال، على تعزيز مواءمة المفاهيم والتعاريف المتصلة بالهجرة، وتعزيز تبادل بيانات الهجرة؛ وعلى وضع منهجيات جديدة لقياس الأنماط الناشئة في مجال الهجرة؛ وعلى تحسين قياس أثر الهجرة في المنطقة. وشرعت أيضاً بوضع تعريف إحصائي مشترك للهجرة الدائرية، وبوضع مبادئ توجيهية لقياس تنقل اليد العاملة، ووضع توجيهات لإدماج البيانات المتصلة بالهجرة والمأخوذة من مصادر متعددة.

٥١ - ويستثمر صندوق الأمم المتحدة للسكان في جمع وتحليل واستخدام وتقاسم البيانات المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك البيانات المصنفة حسب العمر ونوع الجنس؛ كما يعمل على تعزيز فهم أفضل للعلاقة بين التغير الديمغرافي، والهجرة، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. وبرعاية الشراكة المعرفية العالمية بشأن الهجرة والتنمية، قام صندوق الأمم المتحدة للسكان بتنسيق إجراء استعراض للافتراضات المتصلة بالهجرة والمستخدمة في الإسقاطات السكانية^(٢٥).

٥٢ - وفي عام ٢٠١٥، أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تقريراً عن الهجرة الدولية، تضمّن لمحة عامة وشاملة عن الاتجاهات المعاصرة للهجرة وعواقبها الاقتصادية والاجتماعية في غربي آسيا. وركز التقرير على العلاقة بين الهجرة والتشرد والتنمية، وتضمن توصيات لمعالجة التحديات التي يواجهها المهاجرون واللاجئون وأيضاً للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من فوائد الهجرة.

هاء - تعزيز التعاون والشراكة

٥٣ - قبل عام ٢٠١٥ وفي أثنائه، واصلت المجموعة العالمية المعنية بالهجرة، بالتعاون مع المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية، الدعوة إلى إدراج الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك خطة عمل أديس أبابا. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٥، نظّمت المجموعة والمنتدى ومجموعة العشرين أول حدث مشترك بينها، للبحث في دور الهجرة والتحويلات المالية والمغتربين في تمويل التنمية. وقامت المجموعة أيضاً بتنظيم سلسلة من الاجتماعات التفاعلية التي يشارك فيها

(٢٥) Thomas Buettner and Rainer Muenz, *Comparative Analysis of International Migration in Population Projections*, KNOMAD Working Paper 10 (March, 2016).

أصحاب مصلحة متعددون، في إطار التحضير للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات التروح الكبرى للاجئين والمهاجرين.

٥٤ - وفي شباط/فبراير ٢٠١٥، نظر الاجتماع التنسيق بشأن الهجرة الدولية، الذي تعقده شعبة السكان في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سنوياً، في التقدم المحرز في إدماج موضوع الهجرة في خطة عام ٢٠٣٠، وفي سبل الاستفادة من الهجرة ضمن الإطار الجديد المتعلق بتمويل التنمية. وركز الاجتماع التنسيق أيضاً على متابعة الحوار الرفيع المستوى الثاني المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، تناول هذا الاجتماع التقدم المحرز في قياس وتنفيذ الالتزامات المتصلة بالهجرة والمبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، واستعرض الأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات التروح الكبرى للاجئين والمهاجرين المزمع عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٥٥ - ويعتزم الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية إصدار تقرير في أواخر عام ٢٠١٦ يناقش فيه سبل تحسين التعاون الدولي في مجال الهجرة، وبخاصة سبل حماية المهاجرين الأكثر ضعفاً. ومن المقرر أن ينظر فيه أيضاً في كيفية تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يعود بالمنفعة على بلدان المنشأ والمقصد على السواء، وعلى المهاجرين وأسرهم.

٥٦ - وركز الاجتماع السنوي الثامن للمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، المعقود برئاسة تركيا في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على تنقل البشر لأغراض التنمية المستدامة. وناقش المنتدى الحاجة إلى التعاون الدولي وتقاسم المسؤوليات في الاستجابة لقضايا السكان المشردين قسراً. وسلط الاجتماع الضوء على سد الفجوة بين المساعدة الإنسانية والتعاون الإنمائي، باعتبار أن هذا الأمر يتطلب اهتماماً عاجلاً. وأنشأ المنتدى فريقاً عاماً لدراسة مساهمته في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة واستعراضها ومتابعتها.

٥٧ - وشاركت الإسكوا في عدد من المنتديات الإقليمية والدولية المتعلقة بالهجرة، بما في ذلك في حوار أبو ظبي والعملية التشاورية الإقليمية العربية بشأن الهجرة. وعمل الفريق العامل المعني بالهجرة الدولية في المنطقة العربية، الذي تشترك في رئاسته الإسكوا وجامعة الدول العربية والمنظمة الدولية للهجرة، على تعزيز التعاون وتشجيع البحوث المشتركة بشأن الهجرة. وبدعم من المنظمة الدولية للهجرة وجامعة الدول العربية، شكّلت العملية التشاورية الإقليمية العربية منبراً لتعزيز التفاهم والتعاون حول قضايا الهجرة بين ٢٢ دولة عربية.

خامساً - الحوار الرفيع المستوى الثالث وما بعده: مقترحات بشأن الطرائق اللازمة والروابط مع الهيئات والعمليات الأخرى

٥٨ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٩/٦٩، ما يلي: (أ) عقد الحوار الرفيع المستوى الثالث بشأن الهجرة الدولية والتنمية في موعد لا يتجاوز عام ٢٠١٩؛ (ب) وإجراء حوارات في المستقبل على فترات منتظمة؛ (ج) وتحديد موعد وطرائق الحوار الرفيع المستوى الثالث، وتحديد تواتر الحوارات المقبلة، وذلك في دورتها الحادية والسبعين، مع مراعاة مواءمتها مع جميع عمليات استعراض التنمية ذات الصلة التي تنفذها الأمم المتحدة.

ألف - هدف الحوارات المقبلة وتواترها

٥٩ - يمكن للحوارات المقبلة أن تؤدي دوراً رئيسياً في الاستعراض المواضيعي لخطة عام ٢٠٣٠، وأن تكون بمثابة منبر مركزي لتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالهجرة، من أجل تنفيذ الالتزامات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أهداف وغايات خطة عمل أديس أبابا. (انظر الإطار ٣). ومن شأن هذه الاستعراضات أن تستفيد من قاعدة صلبة من الأدلة تشمل المؤشرات العالمية التي يجري وضعها في الوقت الراهن تحت رعاية اللجنة الإحصائية في الأمم المتحدة. وستستكمل إسهامات الحوارات المقبلة باستعراضات تقوم بها اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك لجنة السكان والتنمية، وغيرها من الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية (انظر الفقرة ٨٥ من قرار الجمعية العامة ١/٧٠)، مثل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، في ضوء الدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء لتحقيق اتساق عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وسائر الهيئات والمنتديات الحكومية الدولية مع عمل المنتدى السياسي الرفيع المستوى من أجل متابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ (انظر الفقرة ١٥ من قرار الجمعية العامة ٢٩٩/٧٠).

٦٠ - ونظراً إلى أن الدورة الأولى الممتدة على أربع سنوات للمنتدى السياسي الرفيع المستوى ستنتهي في عام ٢٠١٩، وقت انعقاد المنتدى تحت رعاية الجمعية العامة، قد يكون من المستحسن أن يُعقد الحوار الرفيع المستوى الثالث في عام ٢٠١٨ أو مطلع ٢٠١٩، بحيث تُؤخذ نتائج الحوار في الحسبان في الأعمال التحضيرية للمنتدى المزمع عقده في عام ٢٠١٩ والذي سيستعرض تنفيذ الغاية ٧ من الهدف ١٠، وذلك بالبحث في موضوع "تمكين الناس وكفالة الشمول والمساواة" (المرجع نفسه، الفقرة ٣ (ج)). وإذا تم اختيار عام ٢٠١٨، كموعده لحوارات الرفيع المستوى، فيمكن إجراء الحوارات المقبلة كل أربع سنوات، خلال السنة الثالثة من دورة المنتدى التي تمتد على أربع سنوات. وقد يكون هذا التوقيت هو الأمثل للمساهمة

في استعراض خطة عام ٢٠٣٠. ويمكن للحوارات المنعقدة في المستقبل أيضاً أن تكون بمثابة منبر مركزي لمتابعة الاجتماع العام الرفيع المستوى المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين.

باء - العلاقة مع المؤتمر الحكومي الدولي الذي سيعقد في عام ٢٠١٨

٦١ - دعا الأمين العام في تقريره الذي أعد لمؤتمر القمة المقرر عقده في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ (انظر الوثيقة A/70/59)، الدول الأعضاء إلى وضع اتفاق عالمي بشأن الهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة، يُعتمد في مؤتمر حكومي دولي بشأن الهجرة الدولية يعقد في عام ٢٠١٨، فوافقت الدول الأعضاء على ذلك في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦. وإضافة إلى استعراض خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعة الحوارات الرفيعة المستوى السابقة ومؤتمر القمة لعام ٢٠١٦، فإن الحوارات المقبلة يمكن أن يتم خلالها استعراض تنفيذ الاتفاق العالمي، فيما لو تم اعتماد مثل هذا الاتفاق في المؤتمر.

٦٢ - ومن القرارات الهامة في هذا الصدد قرار يتعلق بتوقيت الحوار الرفيع المستوى الثالث بخصوص المؤتمر، والدور المحتمل للحوار في المساهمة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. ومن المجدي النظر في ثلاثة سيناريوهات ممكنة. ففي السيناريو الأول، يُعقد الحوار قبل المؤتمر، وربما في أواخر عام ٢٠١٧ أو أوائل عام ٢٠١٨، وقد يساهم في الأعمال التحضيرية للمؤتمر، التي يمكن أن تتم في النصف الثاني من عام ٢٠١٨. وفي السيناريو الثاني، يُعقد الحوار بعد المؤتمر، وربما في عام ٢٠١٩، وقد يشرع في عملية متابعة المؤتمر. أما في السيناريو الثالث، فيُدمج الحوار والمؤتمر معاً ليشكلاً حدثاً واحداً أو حدثين متعاقبين ومنسقين.

٦٣ - وعلى الرغم من أن لكل من هذه السيناريوهات حيثياته الخاصة به، فربما يكون السيناريو الثاني أصعبها على التبرير، حيث إن الدول الأعضاء قد لا تؤيد عقد اجتماع آخر رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية في السنة التالية لمؤتمر رئيسي بشأن هذا الموضوع. ومن مزايا السيناريو الثالث أنه قد يقلل من التكلفة الإجمالية للحدثين. ومن مزايا السيناريو الأول أنه يتيح فرصة لكي يتم، بشكل أسرع وتركيز أكبر، إرساء دور عملية الحوار الرفيع المستوى في إطار متابعة خطة عام ٢٠٣٠، مع توفير وسيلة للمساهمة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر. وفي إطار السيناريو الأول، يمكن تصور دور للمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق إجراء الحوار، على سبيل المثال، جنبا إلى جنب مع الدورة الحادية والخمسين للجنة السكان والتنمية. ونظراً لأن اجتماعاً رفيع المستوى واحداً قد لا يكون كافياً للترتيب لعقد مؤتمر حكومي دولي، فإن أي مساهمة للحوار الرفيع المستوى الثالث في إعداد المؤتمر ستكون مشاركة جزئية.

جيم - مدة انعقاد الجلسات العامة وشكلها

٦٤ - نُظِّم الحواران الرفيعا المستوى السابقان في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠١٣ في شكل حدثين مدة كل منهما يومان عُقدت في كل منهما أربع جلسات عامة. وفي كلتا الحالتين، عُقدت أربعة من اجتماعات المائدة المستديرة متزامنة مع الجلسات العامة، تضمنت جلسات تحاور وحلقات نقاش لأصحاب مصلحة متعددين.

٦٥ - وفيما يخص السيناريو الأول أو الثاني، المذكورين أعلاه، فقد ترغب الجمعية العامة في اعتماد هيكل مماثل للحوار الرفيع المستوى الثالث، تُعقد فيه جلسات عامة على مدى يومين متتاليين من الساعة ١٠:٠٠ إلى الساعة ١٣:٠٠ ومن الساعة ١٥:٠٠ إلى الساعة ١٨:٠٠. ويمكن تعديل عدد اجتماعات المائدة المستديرة تبعا للمضمون المواضيعي المنشود للحوار. ففي السيناريو الأول، على سبيل المثال، يمكن أن يشكّل استعراض خطة عام ٢٠٣٠ ومتابعة الحوار الرفيع المستوى الثاني ومؤتمر القمة لعام ٢٠١٦ موضوع ثلاثة من اجتماعات المائدة المستديرة، في حين يكرّس اجتماع مائدة مستديرة إضافي للتحضير للمؤتمر الذي سينعقد في عام ٢٠١٨.

٦٦ - ويمكن أن تشمل جلسة الافتتاح بيانات يدي بها رئيس الجمعية العامة والأمين العام ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمدير العام للمنظمة الدولية للهجرة. ويمكن أيضا أن تتضمن الجلسة عروضاً تقدمها إحدى الشخصيات البارزة العاملة في مجال الهجرة والتنمية وممثل عن المجتمع المدني وأحد المهاجرين.

٦٧ - وإضافة إلى الدول الأعضاء والمراقبين، فقد تدعو الجمعية العامة رؤساء وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ذات الصلة، فضلا عن المستشارين والممثلين والمقررين الخاصين المعنيين إلى المشاركة في الجلسات العامة. ويمكن أيضا أن تشمل قائمة المتكلمين في الجلسات العامة ممثلين للمجموعات الرئيسية من أصحاب المصلحة، من قبيل المهاجرين والمنظمات غير الحكومية ذات المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وغيرها من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، هذا إذا سمح الوقت بذلك.

٦٨ - وفي إطار السيناريو الثالث، سيكون الحوار الرفيع المستوى الثالث ذا طبيعة مختلفة اختلافا جوهريا، وينبغي معالجتها في مناقشة تُعقد بشأن أساليب عمل المؤتمر.

دال - هيكل جلسات التحاور لاجتماعات الموائد المستديرة وشكلها ومواضيعها

٦٩ - بخصوص السيناريوهين الأول أو الثاني، يمكن لاجتماع المائدة المستديرة الأول الذي يُعقد في إطار الحوار الرفيع المستوى الثالث أن يقيّم تنفيذ إعلان الحوار الرفيع المستوى الثاني، وفقا للفقرة ٣٢ من قرار الجمعية العامة ٦٩/٢٢٩. ويمكن تكريس اجتماع المائدة المستديرة الثاني لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات المتصلة بالهجرة من خطة عام ٢٠٣٠ وتنفيذ الالتزامات الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك اتفاق أديس أبابا، في حين أن اجتماع المائدة المستديرة الثالث يمكن أن ينظر في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة في عام ٢٠١٦. ويمكن أن يركز اجتماع المائدة المستديرة الرابع على الأعمال التحضيرية للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالهجرة الدولية الذي سيعقد في عام ٢٠١٨ في السيناريو الأول، أو على متابعة المؤتمر في السيناريو الثاني.

٧٠ - وقد يعين رئيس الجمعية العامة رؤساء اجتماعات المائدة المستديرة، وذلك بالتشاور مع المجموعات الإقليمية وغيرها من الجهات المعنية، من بين الوزراء الذين يلتزمون بحضور الحوار، مع إيلاء الاعتبار الواجب للتمثيل الجغرافي وللتوازن بين الجنسين. ويمكن أن يقوم رؤساء اجتماعات الموائد المستديرة بعرض موجزات المداولات التي تتم في تلك الاجتماعات شفويا في الجلسة العامة الختامية.

٧١ - وقد تكون المشاركة في اجتماعات المائدة المستديرة مفتوحة لممثلي الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المعنية الأخرى، بمن فيهم ممثلو المجتمع المدني والقطاع الخاص. وقد ترغب الجمعية العامة في وضع أحكام معينة لإتاحة الفرصة لرؤساء كيانات منظومة الأمم المتحدة، وممثلين مختارين للمجتمع المدني والقطاع الخاص، من أجل إلقاء كلمات في اجتماعات المائدة المستديرة.

هاء - المساهمات المقدمة من المجتمع المدني

٧٢ - قد ترغب الجمعية العامة في تنظيم جلسات استماع غير رسمية لتبادل الرأي مع ممثلي المجتمع المدني قبل انعقاد الحوار الرفيع المستوى الثالث. ويمكن أن تُعقد جلسات الاستماع على مدار يوم كامل. ويتولى رئيس الجمعية العامة رئاسة الجلسات، التي يمكن أن تكون مفتوحة لممثلي المنظمات غير الحكومية المعتمدة، وغيرها من منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والدول الأعضاء والوفود المراقبة في الجمعية العامة. وقد ترغب الجمعية في أن تعهد إلى الرئيس تحديد قائمة المشاركين المدعوين وشكل وتنظيم تلك الجلسات، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى.

٧٣ - ويمكن أن يكلف رئيس الجمعية العامة بمهمة إعداد وتعميم موجز لجلسات الاستماع قبل انعقاد الحوار الرفيع المستوى الثالث. ومن أجل تيسير مشاركة منظمات المجتمع المدني من البلدان النامية في جلسات الاستماع، فقد ترغب الجمعية العامة في أن تحت الدول الأعضاء والجهات الأخرى على تقديم تبرعات لدعم هذا النشاط. وقد ترغب الجمعية في أن توصي بأن يتم تنظيم الأنشطة التحضيرية الأخرى، من قبيل مناقشات الأفرقة أو اجتماعات الخبراء، بدعم من الدول الأعضاء المعنية والهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة أو المؤسسات المعنية الأخرى.

واو - الوثيقة الختامية

٧٤ - يمكن أن يتضمن تقرير الأمين العام المتعلق بالهجرة الدولية والتنمية لدورة الجمعية العامة الثالثة والسبعين ملخصاً للحوار الرفيع المستوى الثالث، بما في ذلك الأحداث التحضيرية له ومداوماته (انظر A/69/207). وإضافة إلى ذلك، قد ترغب الجمعية في أن تدعو إلى أن تكون الوثيقة الختامية عملية المنحى وأن تعهد إلى الرئيس بإعداد مشروع نص يستند إلى إسهامات من الدول الأعضاء، وبعقد مشاورات غير رسمية في موعد مناسب لإتاحة الوقت للدول الأعضاء من أجل النظر الكافي وتيسير الاتفاق قبل الحوار.

سادسا - التوصيات

٧٥ - فيما يتعلق بالتعاون الدولي في مجالي الهجرة والتنمية:

(أ) بالنظر إلى إدراج مسألة الهجرة ومواضيع ذات صلة بها في أهداف التنمية المستدامة، فينبغي أن تواصل الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة دعم البلدان النامية في إدماج مسألة الهجرة في التخطيط الإنمائي الوطني؛

(ب) ينبغي إيلاء أولوية عالية لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالهجرة والمواضيع ذات الصلة بها، واستخدام هذه البيانات في دعم صياغة سياسات قائمة على الأدلة. وينبغي أن يتم دعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية من خلال التعاون الدولي عن طريق تقديم المساعدة التقنية والمالية لها؛

(ج) ينبغي أن تواصل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة تنسيق وتعزيز أنشطتها لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ونتائج الحوار الرفيع المستوى الثاني المنعقد في عام ٢٠١٣. وعلى وجه الخصوص، ينبغي للمجموعة تقديم

الدعم للبلدان في مجالي جمع واستخدام مؤشرات متصلة بالهجرة في تقييم ما تحزره من تقدم في تحقيق الأهداف والغايات ذات الصلة.

٧٦ - فيما يتعلق بالحوارات الرفيعة المستوى المقبلة المعنية بالهجرة الدولية والتنمية:

(أ) ينبغي أن تشكل الحوارات المقبلة منصة مركزية على صعيد الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز وتقييم تنفيذ الالتزامات المتصلة بالهجرة في خطة التنمية لعام ٢٠٣٠. ويمكن أيضا أن تؤدي دورا في استعراض الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة لشؤون اللاجئين والمهاجرين في عام ٢٠١٦؛

(ب) ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في عقد الحوارات الرفيعة المستوى المقبلة مرة كل أربع سنوات، وربما في السنة الثالثة من دورة السنوات الأربع للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، اعتبارا من عام ٢٠١٨.

٧٧ - وبخصوص العلاقة بين الحوارات الرفيعة المستوى المقبلة والمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالهجرة الدولية الذي سيعقد في عام ٢٠١٨:

(أ) ينبغي للجمعية العامة تقييم مزايا ومساوئ مختلف السيناريوهات المتعلقة بتوقيت ونطاق الحوار الرفيع المستوى الثالث فيما يتصل بالمؤتمر، بما في ذلك السيناريوهات التي يُعقد فيها الحوار قبل المؤتمر ويسهم في الأعمال التحضيرية له، أو التي يُعقد فيها الحوار بعد المؤتمر ويشكل بداية عملية المتابعة له، أو عندما يُدمج المؤتمر والحوار معا ليشكلا حدثا واحدا أو حدثين متعاقبين ومنسقين؛

(ب) ينبغي أن توفر الحوارات الرفيعة المستوى المقبلة تقييماً موحداً رباعي السنوات لتنفيذ الوثيقة (الوثائق) الختامية للمؤتمر الذي سيعقد في عام ٢٠١٨، إضافة إلى دورها في متابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ ومؤتمر القمة في عام ٢٠١٦ والحوارات الرفيعة المستوى السابقة.